الأنباء
الثلاثاء 4 ابريل 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

في كلمة ألقاها أمام الوفود البرلمانية المشاركة بالاجتماع العام للمؤتمر الـ 136 للاتحاد المنعقد حاليا في دكا

النصف:نؤيد فكرة تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي

قال رئيس وفد الشعبة البرلمانية وكيل الشعبة النائب راكان النصف ان الكنيست الإسرائيلي يعتبر مثالا صارخا لكيان يجسد التناقض الفج بين مبادئنا في الاتحاد وبين الممارسة على الأرض.

وأكد ان ممارساته تناقض وتعاكس تماما النقاط الواردة بالورقة الاسترشادية لموضوع المؤتمر. جاء ذلك في كلمة ألقاها النصف امام الوفود البرلمانية المشاركة بالاجتماع العام لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 المنعقد حاليا في عاصمة جمهورية بنغلاديش (دكا).

وأضاف النصف ان المؤسسة البرلمانية الدولية عجزت عن تفعيل أدوات الردع الاخلاقية والديبلوماسية إزاء الاعضاء الذين يناقضون مبادئ وشعارات وعناوين الاتحاد بالرغم من نجاح المؤسسة ومثابرتها وصمودها في وجه التغيرات واجتهاداتها المستمرة في التطور والمواكبة.

وأوضح ان النظام الأساسي للاتحاد لا يتطرق لتعليق عضوية أي برلمان يشرعن القهر والقمع والتنكيل والتمييز والاحتلال على حقوق الآخرين اضافة الى شرعنته للقتل والتهجير واغتصاب الحقوق واللعب بالتاريخ والجغرافيا والتحدي الصارخ لكل قرارات الأمم المتحدة التي يعمل وفق مبادئها.

وأوضح النصف ان اعضاء الوفد البرلماني الكويتي منفتحون على كل فكرة واقتراح ووجهة نظر ازاء تلك الخطوة، متعهدا بإبداء كل الاهتمام والتفاعل الجدي من أجل خلق ارضية صالحة لنقاش موضوعي شامل في هذا الاتجاه.

ووجه الشكر للمنظمين على اختيار عنوان «معالجة انعدام المساواة وتحقيق الكرامة للجميع» كموضوع للمناقشة العامة لهذا العام، نظرا لما ينطوي عليه هذا الملف من أهمية كبرى، غير اننا غير معنيين اليوم في أن نغوص في التفاصيل من خلال الدقائق المعدودة المتاحة لنا ونحن لسنا بوارد أن ننظر في مفاهيم المساواة، وأوجهها، وتطلعاتنا ازاء ترسيخها، بل نجد انفسنا ملزمين بالتحدث عن المأزق الأخلاقي المتمثل في مبدئية هذه العناوين العريضة المستحقة، وبين الممارسة العملية على أرض الواقع. وتابع: نتحدث عن الاختلال المفاهيمي، وعن انحراف المصطلح، وعن المقاييس المختلة المتعلقة بتلك العناوين الحقوقية الكبيرة. وزاد بقوله: نتحدث عن مؤسستنا البرلمانية الدولية، التي برغم نجاحها ومثابرتها وصمودها في وجه التغيرات، واجتهاداتها المستمرة في التطور والمواكبة، الا انها عجزت عن أن تفعل أدوات الردع الاخلاقية والديبلوماسية ازاء الاعضاء الذين ما انفكوا يناقضون بسلوكهم كل مبادئ وشعارات وعناوين الاتحاد، وسنسوق من دون مواربة، نموذج الكنيست الإسرائيلي، كمثال صارخ لكيان يجسد التناقض الفج بين مبادئنا في الاتحاد، وبين الممارسة على الارض. أمامي الورقة الاسترشادية لموضوع مؤتمرنا هذا (انعدام المساواة) وأكاد أرى في كل النقاط السبع المكتوبة أمامي، ما يناقضها ويعاكسها تماما في ممارسات الكنيست الاسرائيلي.

واضاف: ان نظامنا الأساسي في الاتحاد وفي مادته الخامسة، يقول صراحة ان البرلمان الذي لا يدفع اشتراكه المالي تعلق عضويته، هكذا من دون مواربة ولبس، لكن هذا النظام الأساسي لا يقول شيئا عن تعليق عضوية أي برلمان يشرعن كل صنوف القهر والقمع والتنكيل والتمييز والاحتلال والافتئات على حقوق الآخرين، لا يقول شيئا عن شرعنة القتل والتهجير واغتصاب الحقوق واللعب بالتاريخ والجغرافيا، لا يقول شيئا عن التحدي اليومي الصارخ، لكل قرارات الأمم المتحدة التي يقول نظام اتحادنا انه يعمل وفق مبادئها كما في المادة الأولى، وإننا نسأل هنا كل البرلمانات والبرلمانيين الأحرار: ما العمل اذن؟ كيف يمكن لنا وقف هذا العبث؟ كيف يمكن وضع حد لتلك المفارقات اللا أخلاقية؟

وتابع النصف: علينا أن نعرف ان مهمتنا الأساسية هي اعطاء الأمل للشعوب، الأمل في المساواة، الامل في التداول السلمي للسلطة، الأمل في العيش بكرامة.

وقال النصف: عندما يتناقض الشعار مع آمال الشعوب، عليكم أن تعرفوا ان الشعوب لا تستلم، فالبشر بطبيعتهم حالمون، لكن الشعار يسقط، وهذا الذي لا نتمنى حدوثه، أن تسقط مبادئ وشعارات اتحادنا، لأن الحقائق على الأرض تقول عكس ما نؤمن به. علينا أيها الاخوة التحرك، ولعل أولى الخطوات التي ندعو الى عصف ذهني ازاءها، هو التفكير بجدية أكبر في ادخال تعديلات على نظامنا الأساسي، تعديلات واضحة وعملية غير ملتبسة، تتعلق بتفعيل جوانب الردع القانوني واللائحي ازاء كل برلمان يشرعن الأفعال التي تأتي مناقضة لكل مبادئ حقوق الانسان، ومبادئ الشرعية الدولية ذات الاجماع. وحتى نكون موضوعيين ودقيقين سنقول اننا لا نتحدث عن ممارسة شاذة منفردة واستثنائية لبرلمان ما، تحمل في طياتها تناقضا لمبادئ حقوق الانسان، فهذا وارد ويحدث دائما، قوانين تنطوي على تمييز عرقي وديني جزئي، قوانين تظلم فئات اجتماعية معينة، لكن نحن نتحدث عن الخروقات الممنهجة، الدائمة، المؤسسة، المتعمدة. بمعنى آخر، نحن لا نتحدث عن تصرف برلماني، بل عن سلوك برلماني، سلوك ممنهج عقائدي مؤدلج، يتم التنظير له على انه حق مطلق. وأضاف النصف: ونكرر مرة أخرى، علينا التفكير جديا في تطوير نظامنا الأساسي، باتجاه مزيد من القيود الأخلاقية والمبدئية، ونحن في البرلمان الكويتي، منفتحون على كل فكرة واقتراح ووجهة نظر ازاء تلك الخطوة، ونتعهد بإبداء كل الاهتمام والتفاعل الجدي من أجل خلق ارضية صالحة، لنقاش موضوعي شامل في هذا الاتجاه.

راكان النصف يلقي كلمته امام المؤتمر البرلماني الدولي في دكا

وكيل الشعبة اجتمع مع رئيس برلمان جورجيا

اجتمع رئيس وفد الشعبة البرلمانية راكان النصف امس ورئيس برلمان جمهورية جورجيا إيراكلي كوباخيدزي والوفد المرافق له وذلك على هامش مشاركة الوفدين في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد حاليا في دكا. وجرى خلال الاجتماع استعراض علاقات التعاون بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في شتى المجالات لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني. كما بحث الجانبان عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك اضافة الى تبادل وجهات النظر تجاه الموضوعات المطروحة للنقاش بالمؤتمر. حضر اللقاء امين صندوق الشعبة البرلمانية النائب د.وليد الطبطبائي وعضو اللجنة التنفيذية للشعبة النائب يوسف الفضالة.

جمعية الأمناء العامين الدولية تزكي الكندري لعضوية لجنتها التنفيذية

زكت جمعية الأمناء العامين الدولية بالاتحاد البرلماني في اجتماعها امس على هامش أعمال مؤتمر الاتحاد الـ 136 الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري لعضوية اللجنة التنفيذية للجمعية.

وكان الكندري قد ترشح يوم امس الأول لشغل هذا المنصب وفي ظل وجود 3 مناصب شاغرة بالجمعية تمت تزكيته ليكون عضوا في اللجنة التنفيذية لجمعية الأمناء العامين الدولية.

يذكر ان الكندري يشارك في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 ضمن وفد الشعبة البرلمانية الكويتية الذي يرأسه وكيل الشعبة النائب راكان النصف.

عبدالله يسأل الفارس عن مخالفات الوظائف الإشرافية والترقيات في «التربية الخاصة»

قدم النائب د. خليل عبدالله أبل سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس حول ما تردد عن وجود مخالفات إدارية في إدارة مدارس التربية الخاصة تتعلق في الوظائف الإشرافية والترقيات.

وطالب عبدالله إفادته وتزويده بالآتي:

1 ـ كشف بعدد رؤساء الأقسام الكويتيين وغير الكويتيين في مدارس التربية الخاصة حسب كل قسم بكل مدرسة من مدارس التربية الخاصة على حدة.

2 ـ هل يجوز قانونا لمعلمين غير كويتيين تعيينهم بوظيفة إشرافية ورئاسة أحد أقسام مدارس التربية الخاصة مع توافر عنصر كويتي مؤهل للمنصب الإشرافي نفسه وبالمؤهل الدراسي نفسه؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما السند القانوني؟ وأما إذا كانت الإجابة بالنفي فما سبب تعيين بعض المعلمين من الوافدين بوظائف إشرافية رغم وجود معلمين كويتيين بالتخصص الأكاديمي نفسه والتعليم الدراسي نفسه؟

3 ـ ما آلية التعيين والترشيح في الوظائف الإشرافية ورئاسة الأقسام في إدارة مدارس التربية الخاصة؟ وفي حال وجود لائحة يرجى تزويدنا بها.

4 ـ ما آلية الترقيات لمعلمي إدارة مدارس التربية الخاصة؟ وفي حال وجود لائحة يرجى تزويدنا بها.

5 ـ هل يتم خضوع المعلمين بإدارة التربية الخاصة لاختبارات محددة للوظائف الإشرافية تراعي العدالة والمساواة بين الجميع؟ رجاء تزويدي بالإجراءات المتبعة في عملية الاختبارات للوظائف الإشرافية المتبعة لديكم ـ إن وجدت.

6 ـ هل هناك نية لدى إدارة مدارس التربية الخاصة لتعيين المعلمين الكويتيين بالوظائف الإشرافية بدلا عن الوافدين الحاليين؟

د. خليل عبدالله

خلال ندوة أقيمت بديوان النائب السابق عبدالله التميمي

الشطي: خداع تشريعي في تعديلات قانون الجنسية التميمي: الحكومة سببت الخلل وسهلت التزوير

بدر السهيل

أكد عضو مجلس الأمة السابق عبدالله التميمي ان قضية تعديل قانون الجنسية شغلت الشارع الكويتي وجعلت الناس تتساءل الى أين ستسير الأمور، مشيرا الى ان الحكومة هي التي تسببت بتصرفاتها في هذا الخلل في قانون الجنسية، لأنها نسفت كل الأمور وجنست من جنست من غير المستحقين. وأضاف التميمي خلال الندوة الأسبوعية التي اقامها في ديوانيته بعنوان «الجنسية بين التزوير والهوية الوطنية» والتي تحدث فيها عضو مجلس الأمة النائب والمحامي خالد الشطي ان هناك من زوّر ومن تواطأ في التزوير، موضحا ان الحكومة سهلت عملية التزوير وتعلم من هو المزور ومن هو المزدوج من بعد التحرير باعتراف رئيس الجهاز المركزي للبدون بأعداد المستحقين للجنسية

وأوضح التميمي ان قضية تعديل قانون الجنسية شغلت الشارع الكويتي وجعلت الناس تتساءل الى أين تسير الامور؟، مستعرضا بعض مواد الدستور خاصة المادتين 7 و27 المتعلقتين بالجنسية وقال ان الهدف من الندوة تعريف الناس بخلفيات التعديلات خاصة التي تحمي المزور والمزدوج. من جانبه، قال النائب خالد الشطي ان قانون الجنسية وما اثير حول التعديلات على القانون من الملفات الحساسة على جدول مجلس الامة والنقاشات الدائرة.

وأضاف الشطي ان القانون صدر قبل الدستور وأن هناك هجوما مبرمجا من خلال العديد من الاقتراحات بقوانين التي قدمت على قانون الجنسية، موضحا ان احد اعضاء اللجنة التشريعية يسعى من خلال الاقتراحات الى تغيير القانون بأكمله. وقال ان الغش والخداع وصل الى جعل التعديلات على القانون شعارات براقة بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وأن هناك من يحاول شرعنة المزدوجين وهناك الأخطر، المزورون، والموضوع الأهم يحاولون شرعنة التزوير ايضا.

وقال الشطي ان المسؤولية تقع على الحكومة وهناك تقصير منها وما يحدث من تزوير وازدواج كان بمشاركة الحكومة، مشيرا الى ان هناك خداعا تشريعيا للاعتداء على الهوية الوطنية تحت مسمى الوحدة الوطنية وتعديلات قانون الجنسية تعصف بالهوية الوطنية. وقال: اصبحنا في زمن المزورين، واليوم نتحدث عن ازدحام المرور ومستوى التعليم والبطالة وهذا كله خلل بسبب التزوير، ويجب ان يتصدى جميع الكويتيين لهذا العبث من التعديلات. وأكد الشطي أنه يجب ان يكون هناك موقف شجاع للتصدي لموضوع الجنسية، ويجب على لجنة متابعة سحب الجنسية ان تقوم بدورها كاملا.

وأضاف: نتمنى من اللجنة المشكلة ان تكون على مسافة واحدة من ناحية الشفافية لأن هناك مواطنين من فئة محددة سحبت جناسيهم من قبل، ونحن حاليا نراقب عملها، ولابد ان نكون جاهزين تشريعيا وقانونيا ورقابيا لأعمال اللجنة.

خالد الشطي متحدثا وبجانبه عبدالله التميمي أثناء الندوة

عبدالله التميمي متحدثا خلال الندوة (احمد علي)

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٤/٢٠ - قاعة ٤٨ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٦/٤٣ بيوع/٣.

المرفوعة من: ليلي درويش حسن حاجي

ضد: ورثة محمد درويش حسن حاجي وهم

١- سكينه علي غلوم محمد صفر ٢- جاسم محمد درويش حسن حاجي
٣- هيثم محمد درويش حسن حاجي ٤- امنه محمد درويش حسن حاجي
٥- منى محمد درويش حسن حاجي ٦- معصومة محمد درويش حسن حاجي
٧- القاصر شريفه محمد درويش حسن حاجي

ثانياً: ورثة المرحومة / شريفه غلوم أحمد صفر وهم

١- حسن درويش حسن حاجي ٢- سليمان درويش حسن حاجي
٣- نجيبه درويش حسن حاجي ٤- دريه درويش حسن حاجي
٥- بهيه درويش حسن حاجي ٦- فاطمة درويش حسن حاجي

أولاً: أوصاف العقار:

- يقع العقار بمنطقة الدوحة قطعة رقم ٢ شارع ٣ جادة ١ منزل ١٩.
- العقار عبارة عن فيلا سكنية من دورين بمساحة ٣٥٧,٥ م٢ (طبقاً لوثيقة رقم ٥٩٨٣ المؤرخة ٢٠٠٨/٤/٨) ويطل على شارع وسكة وبتكسية خارجية حجر أردني وتكييف المنزل وحدات منفصلة وهو جار فرع الجمعية من الجهة الجنوبية.
- الدور الأرضي مكون من غرفة وصالتين وديوانية وحمام ومطبخ.
- الدور الأول مكون من صالة وعدد ٥ غرف و٣ حمامات.
- السطح مكون من غرفتين وحمام.
- الحوش يحتوي على غرفة سائق وحمام.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بثمن أساسي قدره "٢٤٠٠٠٠ د.ك" ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: في حالة إيداع من اعتمد عطاؤه خمس الثمن على الأقل يؤجل البيع مع زيادة العشر.

خامساً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

سادساً: إذا لم يقم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سابعاً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

ثامناً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.

تاسعاً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه: ١- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢- حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣- تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل» .

ملحوظة هامة: يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٢٣٠ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨.

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية